

عُكْر الرِّكَانَةِ

بَلِّغْ عَنِ الْفَسَادِ لِيَصِيرَ عَنَّا بَلَدٌ



إخبار حول شبهات فساد وهدر مال عام وتجاوزات منسوبة إلى مجلس الجنوب لجهة إجراء تلزيمات لا تتوافق قيمتها مع التكاليف الحقيقية في مشروع مياه عين الزرقا في البقاع الغربي.

يكشف هذا التقرير، المُبنى على ملف نائم في أدراج أجهزة الرقابة، عن شبهات الفساد وهدر المال العام التي طاولت مجلس الجنوب. إذ يفنّد بسلاسة وبالأمثلة الحسيّة المخالفات الفادحة التي واكبت تنفيذ مشروع مياه عين الزرقا في البقاع الغربي الذي تم تلزيمة على ثلاث مراحل وضمن مهلة زمنية تخطّت تلك المنصوص عنها في دفتر الشروط. ما شكّل فرصة للقيمين عليه لهدر المال العام بطرق وأساليب عديدة سوف يأتي على ذكرها هذا التقرير، لاسيما في ظل مشروع قدّرت دراساته الأولية تكلفته الإجمالية بحاولي عشرين مليون دولار أميركي إلا أن التكلفة على أرض الواقع تخطّت عتبة الخمسين مليون دولار أميركي. أساليب ملتوية كثيرة اعتمدت أدت إلى هدر في المال العام بقيمة تزيد عن ثلاثين مليون دولار أميركي، كانت فاتحتها تقسيم المشروع إلى عدة مراحل ما خلق وعن قصد ازدواجية في أعمال التحضير والتنفيذ والإشراف التي تم قبض ثمنها أكثر من مرة. هذا بالإضافة إلى تخطي تكلفة كل مرحلة الميزانية المرصودة لها بأثمان تخطّت الحدود والنسب الملحوظة قانوناً. ولم تتوقف المخالفات وعمليات الفساد عند هذا الحد إذ تعدّتها إلى زيادة في أسعار المواد الأولية المستخدمة بما يتعارض مع الجداول المعتمدة من قبل وزارة الطاقة والمياه وتضخيم كميات هذه المواد المطلوبة لتنفيذ المشروع. ناهيك عن قبض ثمن أعمال لم تنجز كتحضير ملفات إستملكات لم تحصل أساساً. كما يعجّ ملف مشروع مياه عين الزرقا بمخالفات للمبادئ العامة المعتمدة في التلزيمة والمناقصات لاسيما لجهة تلزيم المتعهد نفسه الأعمال الدراسية والتنفيذية معاً ما أفقد المشروع المصداقية والشفافية والمهنية في التحضير. وتجلت قلة المهنية هذه من خلال بناء إنشآت (حائط دعم) ذات تكلفة عالية جداً تخطت الجدوى الإقتصادية للمنشأة. كما انطوى المشروع على مخالفات كثيرة لدفتر الشروط وعدم الإلتزام بمندرجاته كعدم تنظيم كشف مؤقت بالأشغال المنفذة كل شهر. إن قراءة هذا التقرير لا توقّر فقط فرصة للإطلاع على كمية المخالفات الجسيمة المرتكبة في مشروع مياه عين الزرقا بل تعطي القارئ فكرة عن ممارسات الفساد المرتكبة في سائر مشاريع حكومية، كما وخارطة طريق لمعرفة كيفية مواجهة هذه الأساليب ووضع حد لها مستقبلاً عن طريق آليات المحاسبة والمساءلة التي من حق الرأي العام أن يطّلع عليها.

العبارات المفتاح/Key Expressions:

هدر المال العام - فساد - تلزيم على مراحل - ازدواجية في الأعمال - تلاعب بالأسعار - تضخيم كميات - جداول مقارنة خلافاً لدفتر الشروط - عدم احترام مهلة التنفيذ - مصاريف غير مبررة - مخالفة المبادئ العامة - مخالفة القوانين.

المخالفات

قدم المتعهد أسعاراً لا تتطابق مع تلك المعتمدة من قبل وزارة الطاقة والمياه

تجاوز واضح في طول الحفريات دون مبرر ما زاد من تكلفة المشروع

قبض ثمن العمل على ملف إستملكات غير موجودة أساساً على موقع مشروع عين الزرقا

بناء حائط دعم في محطة الضخ ذات تكلفة عالية جداً لا تتناسب والجدوى الإقتصادية للحائط

عدم تنظيم كشف مؤقت بالأشغال المنفذة كل شهر كما لحظت شروط واحكام التنفيذ

عدم وضع دراسة للمشروع قبل أخذ التلزم

لم يتم الأخذ بالدراسات التي قامت بها وزارة الطاقة والمياه حول المشروع ذاته الأمر الذي كان من شأنه خفض المصاريف العمومية لهذه الناحية

مخالفة المبادئ العامة بتلزم المتعهد نفسه الأعمال الدراسية والتنفيذية معاً

لم يحسب المتعهد فصل الشتاء من ضمن المهلة المعطاة أي أخذ ستة أشهر إضافية، خلافاً لدفتر الشروط

سكر الركّانة

بلّغ عن الفساد ليصير عّنا بلد

إخبار حول شبهات فساد وهدر مال عام وتجاوزات منسوبة إلى مجلس الجنوب لجهة إجراء تلزيمات لا تتوافق قيمتها مع التكاليف الحقيقية في مشروع مياه عين الزرقا في البقاع الغربي.

رصدت جمعية سكر الدكانة شبهة فساد وهدر مال عام وتجاوزات في مجلس الجنوب حيث تأخر تنفيذ مشروع مياه عين الزرقا في البقاع الغربي أربع سنوات وبكلفة إضافية غير مبررة بشكل كامل وصلت إلى ٣٠ مليون دولار أميركي أي بفارق مرتين ونصف عن المبلغ الأصلي المقرر لتنفيذ المشروع. وقد حصلت الجمعية على وثائق ومعلومات وإحصاءات تكشفها للرأي العام وتقدمها كإخبار أمام النيابة العامة التمييزية للشروع في إجراءات التحقيق في العمليات الممنهجة لهدر المال وتحديد المسؤولين عن ذلك ومحاكمتهم. كما أن الجمعية ستتابع الإجراءات القانونية والإعلامية اللازمة بكل موضوعية ومهنية متمنية على وسائل الإعلام مواكبتها في كشفها تبعاً عن قضايا الفساد كي لا نبقى شهود زور على سرقة مقدرات بلدنا.

أولاً: في حيثيات القضية

سوف نعرض في هذا القسم وقائع القضية لنبيّن للرأي العام كيف تم ارتكاب عمليات الفساد في مجلس الجنوب وتحديدأ في مشروع مياه عين الزرقا. وبهدف تبسيط معطيات المخالفات الكبيرة المُرتكبة، سنعرض عليكم أدناه الوقائع باختصار لاسيما تلك التي تنطوي على عمليات فساد (أ)، ومن ثم سوف نعطي لهذه الوقائع التصنيفات القانونية (ب) التي تبين حجم وطبيعة المخالفات التي تهدر المال العام في دكانة مجلس الجنوب.

أ- في سرد الوقائع:

يتناول هذا التقرير ملف تجاوزات ومخالفات لمجلس الجنوب في مشروع مياه عين الزرقا في البقاع الغربي والذي كلف / ٧٧,٤٢٦,٤٦٩,٢٢٧ / ل.ل أي ما يوازي حوالي ٥٢ مليون دولار أميركي من المال العام.

تجزأ المشروع إلى ثلاث مراحل واستمر العمل به من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٩ وذلك بعد التأخير في تسليمه حيث أنه كان من المفترض أن يُنجز خلال سنتين (بعد احتساب فصل الشتاء).

بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٢ صدر عن مجلس الجنوب القرار رقم /٧٥١٧/ الذي قضى بالموافقة على تلزيم أعمال تنفيذ مشروع مياه عين الزرقا (من خلال إستدراج العروض) إلى المتعهد «شركة الموارد المائية والتنمية (ورد)» على اعتبار أنه قدّم أدنى الأسعار في عرضه الذي بلغ /٢٣,٩١٠,٢١٨,٥٠٠/ ل.ل. وكان من المفترض أن يغطي هذا المبلغ تكلفة الأشغال المراد تنفيذها خلال المرحلة الأولى من المشروع. وقد أعطي أمر المباشرة بالأعمال بتاريخ ٢٠٠٣/٤/١٠ على أن تنتهي مهلة التنفيذ في ٢٠٠٥/١٠/١٠ بما فيها المرحلة الثانية من المشروع (أي سنة وستة أشهر).

ومن ثم صدر عن المرجع ذاته قرار رقم /٨١٩٠/ تاريخ ٢٠٠٣/٢/٢٠ الذي أرسى تلزيم أعمال الإشراف على المشروع إلى «مكتب المهندس بلال أسعد» على اعتبار أنه قدّم أدنى الأسعار في عرضه الذي بلغ /٥٧٣,٨٤٥,٢٤٤/ ل.ل، والذي يشكل أتعاب الإشراف على هذا المشروع.

بعد المباشرة في أعمال المرحلة الأولى، أفاد مكتب الإشراف، «مكتب المهندس بلال أسعد»، بأن المشروع يستدعي أعمال إضافية مقترحة لإكماله، والذي سيؤدي إلى تكاليف إضافية على المبلغ الأساسي الذي رسي عليه التلزيم. وقد وافق مجلس الجنوب على دفع هذا التجاوز من خلال اعتماد جدول مقارنة ضمّن إجمالي التجاوز الذي بلغ تقريباً حد الـ /٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل.

جدول ١ : معلومات عن المرحلة الأولى من مشروع مياه عين الزرقا

المرحلة الأولى

المباشرة في تنفيذ مشروع مياه عين الزرقا

الهدف	تأمين مياه الشرب من مياه عين الزرقا
الأعمال المطلوبة	- وضع الدراسات - القيام بالأعمال المدنية (أبنية المحطة الرئيسية والمحطات الثانوية وموقع حصر النبع وقصور مائية وخزانات ومجموعات الضخ وأشغال حائط دعم من الجيوغرد) - تمديد الشبكات المائية (خطوط الدفع والجر) - التجهيز بالمعدات الميكانيكية والإلكترونية والإلكتروميكانيكية
النتيجة التي تم التوصل إليها	المشروع غير مكتمل ولكن شارف على نهاية التنفيذ
قيمة التلزم الأساسية	/٢٣,٩١٠,٢١٨,٥٠٠/ ج.ل.
قيمة أعمال الإشراف	/٥٧٣,٨٤٥,٢٤٤/ ج.ل.
قيمة الزيادات الطارئة (خلال التنفيذ)	/٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ج.ل.
مجموع التكلفة العام	/٢٧,٢٤٣,٤٧٦,٧١٨/ ج.ل.

بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١ صدر عن مجلس الجنوب قراراً قضى بتلزم المرحلة الثانية من مشروع مياه عين الزرقا للمتعهد ذاته (شركة الموارد المائية والتنمية - ورد) في المرحلة الأولى بمبلغ وقدره /١٨,٥٣٨,١٧٥,٠٧٥/ ج.ل.

بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٤ أفاد مكتب الإشراف على المشروع بأن هناك أشغال وأعمال إضافية يجب القيام بها لإكمال المرحلة الثانية وأن هذه الأشغال تطال «الأقطار والكميات للخطوط والخزانات». ويتبين من مستندات الملف أن الأشغال الإضافية والتعديلات ناتجة عن تداخل الأشغال في مرحلتها الأولى والثانية. وافق مجلس الجنوب على الأشغال الإضافية وتكلفتها بالقرار رقم ٢٩٥٩/ تاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٩ .

جدول ٢: معلومات عن المرحلة الثانية من مشروع مياه عين الزرقا

المرحلة الثانية

متابعة تنفيذ مشروع مياه عين الزرقا

الهدف	تأمين مياه الشرب من مياه عين الزرقا
الأعمال المطلوبة	<ul style="list-style-type: none"> - وضع الدراسات - القيام بالأعمال المدنية (أبنية المحطة الرئيسية والمحطات الثانوية وموقع حصر النبع وقصور مائية وخزانات ومجموعات الضخ وأشغال حائط دعم من الجيوغرد) - تمديد الشبكات المائية (خطوط الدفع والجر) - التجهيز بالمعدات الميكانيكية والإلكترونية والإلكتروميكانيكية
النتيجة التي تم التوصل إليها	<ul style="list-style-type: none"> - بعض خطوط الدفع لم تنجز نهائياً - لم تُجر تجارب الضغط على أي من خطوط الدفع - وجود نواقص في تنفيذ الخزانات وعدم إجراء التجارب عليها
قيمة التلزم الأساسية	// ١٨,٥٣٨,١٧٥,٠٧٥ / ل.ل.
قيمة الزيادات الطارئة (خلال التنفيذ)	/ ١,٥٣١,٩٩٩,٩٣٤ / ل.ل.
مجموع التكلفة العام	/ ٢٠,٠٧٠,١٧٥,٠٠٩ / ل.ل.

بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٢، صدر عن مجلس الجنوب قراراً قضى بالموافقة على تلزيم المرحلة الثالثة من مشروع مياه عين الزرقا والمتمثلة بأشغال تمديد بعض الخطوط المائية الإضافية لمياه عين الزرقا وإنشاء محطة تغذية كهربائية لمحطات الضخ لتغذية منطقة البقاع الغربي.

وبتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٢ صدر عن مجلس الجنوب القرار رقم /٤٠٩١/ الذي قضى بالموافقة على تلزيم **أعمال تنفيذ** مشروع مياه عين الزرقا بمرحلته الثالثة إلى ذات المتعهد في المرحلتين الأولى والثانية - «شركة الموارد المائية والتنمية (ورد)» وبلغت قيمة التلزيم /١٨,٨٣٨,٩٩٢,٠٠٠/ ل.ل. وكان من المفترض أن يغطي هذا المبلغ تكلفة الأشغال المراد تنفيذها خلال المرحلة الأولى من المشروع.

ومن ثم صدر عن ذات المرجع القرار رقم /١٠٦٠/ تاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٧ الذي أرسى تلزيم **أعمال الإشراف** على المشروع إلى «مكتب المهندس ياسر نور الدين» وبلغت قيمة التلزيم /٦٥٩,٣٦٤,٧٢٠/ ل.ل. وإن هذا المبلغ يمثل أتعاب الإشراف على المشروع.

وكما حدث في المرحلتين الأولى والثانية طرأت تعديلات على ملف التلزيم بحيث توجّبت تكاليف إضافية، فقام مجلس الجنوب بالموافقة عليها وتغطيتها فوراً من خلال **تصديق جدول مقارنة** بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١. فنتج عن ذلك تجاوز إجمالي بقيمة /٩٦,٦٥٠,٧٥٠/ ل.ل. (لحظ تمديد خطوط جر وبعض الأعمال الكهربائية الضرورية للمشروع).

جدول ٣: معلومات عن المرحلة الثالثة من مشروع مياه عين الزرقا

المرحلة الثالثة

تزويد محطات الضخ بالطاقة الكهربائية

الهدف	تلزيم وإنشاء محطة تغذية كهربائية لمحطات الضخ في مشروع مياه عين الزرقا
الأعمال المطلوبة	- أشغال تمديد بعض خطوط الدفع المائية الإضافية لمياه عين الزرقا - إنشاء محطة تغذية (محطة تحويل كهربائية) لمحطات الضخ
النتيجة التي تم التوصل إليها	المعلومات غير متوفرة
قيمة التلزيم الأساسية	/١٨,٨٣٨,٩٩٢,٠٠٠/ ل.ل.
قيمة الزيادات الطارئة (خلال التنفيذ)	/٩٦,٦٥٠,٧٥٠/ ل.ل.
مجموع التكلفة العام	/١٨,٩٣٥,٦٤٢,٧٥٠/ ل.ل.

من الواضح في ملف مياه عين الزرقا، أن التكاليف الباهظة وغير المنطقية التي تكبدها مجلس الجنوب تؤشر الى وجود عملية هدر فاضحة للمال العام. إذ أن **الدراسة الأولية المبدئية** التي وُضعت قبل المباشرة بمشروع التلزم، حددت تكلفة تقديرية للمشروع بقيمة حوالي عشرين مليون دولار أمريكي (ثلاثون مليار ليرة لبنانية) بما في ذلك تكلفة الدراسة... إلا أن الكلفة الحقيقية للمشروع تجاوزت ضعفي هذا المبلغ ووصلت الى حوالي ٥٢ مليون دولار اميركي.

جدول ٤: المبالغ المعقودة والمصرفية على مشروع عين الزرقا ٢٠٠٢/٢٠١٠

٢٧,٢٤٣,٤٧٦,٧١٨ / ل.ل.	تنفيذ مشروع مياه عين الزرقا	المرحلة الأولى:
٢٠,٠٧٠,١٧٥,٠٠٩ / ل.ل.	متابعة تنفيذ مشروع مياه عين الزرقا	المرحلة الثانية:
١٨,٩٣٥,٦٤٢,٧٥٠ / ل.ل.	تزويد محطات الضخ بالطاقة الكهربائية	المرحلة الثالثة:
١١,٢٧٣,٨٢٥,٥٠٠ / ل.ل.	غير ملحوظة في عقد التلزم ومقررة بموجب جداول مقارنة	أشغال إضافية :
٧٧,٥٢٣,١١٩,٩٧٧ / ل.ل.	المجموع:	

ب- في المخالفات المرتكبة:

إعتمد القيمون على مجلس الجنوب وتحديدأ في مشروع مياه عين الزرقا على أساليب «خُلّاقة» في مجال ارتكاب عمليات فساد ضمن الإجراءات الإدارية المتبعة؛ متلاعبين بالقوانين وما تنص عليه من شروط وأحكام. سوف نعرض عليكم أدناه أبرز الممارسات المرتكبة، وهي أقل ما يقال عنها أنها صادمة لما تنطوي عليه من مناورات إحتيالية وتلاعب على القانون.

لقد تمت عملية تلزم المرحلة الأولى من المشروع عن طريق إستدراج العروض **على أساس أسعار يقدمها العارض**، مما سمح للمتعهد «شركة الموارد المائية والتنمية (ورد)» **بالتلاعب في الأسعار** وتقديم أسعاراً لا تتطابق مع تلك الرائجة في السوق وتلك المعتمدة من قبل وزارة الطاقة والمياه.

على سبيل المثال: يتبيّن أن السعر الإفرادي لبند الحفريات يتجاوز السعر المحدد من قبل وزارة الطاقة والمياه سناً للائحة الصادرة عنها بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٧.

إن جداول المقارنة الصادرة عن مجلس الجنوب لتغطية تكاليف التجاوزات (الأعمال الإضافية) قد تخطى بعضها الحد المسموح به (١٥%) من قيمة الإلتزام الأساسي. إذ وصلت نسبة التجاوز في بعض البنود إلى (٣٠٠%) من قيمة الإلتزام، أي ثلاثين مرة أكثر من التكلفة الأساسية.

الجدول التالي يعطي فكرة عن هذه التجاوزات:

جدول ٥

خطوط الدفع والجر	حفريات الأساسات	حفريات الأعماق (الطبقات الأرضية)	نوع الأشغال
٣,٢٠٠ متر طولي	٣ م ٣٠٠	٣ م ٥٥,٠٠٠	الكمية الملحوظة في الدراسة
١٢,١٠٠ متر طولي	٣ م ٤٦,٠٠٠	٣ م ٩٨,٠٠٠	الكمية المنفذة بعد الإضافات (التجاوزات)
%٣٧٨	%١٥٣٣٣ (مرة ١٥٣)	%١٧٨	نسبة التجاوز
٢٢٢,٥٠٠,٠٠٠ / ل.ل.	٧٤٥,٠٥٠,٠٠٠ / ل.ل.	٦٤٥,٠٠٠,٠٠٠ / ل.ل.	قيمة التجاوز

تبيّن أيضاً من مستندات الملف وجود تجاوز واضح في كميات الحفريات ما زاد من تكلفة المشروع لهذه الجهة بلغت /٢٢٢,٥/ مليون ليرة.

على سبيل المثال : حدّدت الدراسة ٣٥ ألف متر طولي من الحفريات لكن التنفيذ على الأرض جاء ٩٨ ألف متر طولي وبسعر خمسة عشر ألف ليرة لبنانية للمتر الواحد. إن هذا السعر يتجاوز الأسعار المعتمدة من قبل وزارة الطاقة والمياه.

على سبيل المثال : حدّدت الدراسة ٣٢٠٠ متر طولي من حفر الخنادق لكن التنفيذ على الأرض جاء ١٢١٠٠ متر طولي وبسعر خمسة وعشرون ألف ليرة لبنانية للمتر الواحد. وإن هذا السعر يتجاوز الأسعار المعتمدة من قبل وزارة الطاقة والمياه.

كان من الأجدى على مجلس الجنوب وضع أسعار حفر تتناسب وتلك المعتمدة من قبل المرجع المختص، هذا من جهة. ومن جهة ثانية، **لم يتبيّن في ملف القضية أي إثباتات لحقيقة وجود الحفريات الزائدة ومدى ضرورتها على أرض الواقع.** وبالتالي فإن الفرق الشاسع في سعر بند الحفريات المعتمد في وزارة الطاقة والمياه معطوف على عدم تحديد كمية الحفر أدّى إلى هدر في المال العام نتيجة الزيادة الواضحة في سعر الحفريات في ملف التلزم.

علاوة على ذلك، إن **أعمال التخطيط والدراسة للمشروع بمراحله الثلاث قد طرأ عليها زيادة** في سعر الكيلومتر الواحد مقارنة مع الأسعار المعتمدة من وزارة الطاقة والمياه.

على سبيل المثال : تلحظ لوائح وزارة الطاقة للكيلومتر الواحد مليون ومئتي وخمسين ألف ليرة لبنانية. إلا أن ملف التلزم قد ثمن الكيلومتر الواحد بمليونين أو حتى ثلاثة ملايين ليرة لبنانية.

أما في ما خص أعمال الدراسات والتخطيط فقد تبين مخالفة المبادئ العامة المعتمدة من خلال **تلزم المتعهد نفسه أعمال الدرس والتخطيط من جهة والتنفيذ من جهة ثانية.** وإن هذا التصرف له مدلولين اثنين. الأول أن المتعهد أراد أن يقبض ثمن التنفيذ وثمان المرحلة التحضيرية. والثاني أن دراسته لم تأت بالطبع مبنية على معلومات منطقية وعلمية إذ جاءت جميعها لتبرر كلفة أعماله التنفيذية. فغابت بذلك الدراسات والتخطيطات التي يمكن أن تشكل باباً لمساءلة المتعهد وقت تنفيذ المشروع في حال لم يتبع الدراسات الموضوعية.

كما أن المرحلة الثانية من المشروع نفّذت على غرار المرحلة الأولى بذات أسعار التلزم التي تتجاوز الأسعار المعتمدة من قبل وزارة الطاقة والمياه.

ثبت في مستندات الملف وجود **تداخل كبير بين دراستي المرحلة الأولى والثانية** من المشروع. أي أن معظم المعلومات والتحليلات قد وردت مرتين من ذلك أن المتعهد قبض ثمن الأشغال والدراسات مرتين.

مثلاً: شملت الدراسة الثانية أعمالاً دراسية متعلقة بدراسة ووضع الخرائط لخطوط المياه المقترحة ضمن الكشف التخميني العائد للمرحلة الثانية مع العلم أن الأعمال الدراسية ضمن المرحلة الأولى شاملة لجميع الخطوط المقترحة.

ومن ضمن عمليات الفساد وهدر المال العام تلك المتعلقة بملف الإستملاكات في مشروع عين الزرقا. إذ يتبيّن من المستندات أنه مع بدء الدراسة، لُحظ بند إستملاك بعض العقارات المملوكة من مواطنين في جوار المشروع. إلا أنه تبين في ما بعد وقبل المباشرة بالمشروع أنه لا لزوم لإستملاك أراضي من مواطنين وذلك بعد تغيير موقع المشروع الذي بات يقع ضمن أراضي تملكها المصلحة الوطنية لنهر الليطاني التي سمحت لمجلس الجنوب بإقامة الإنشاءات عليها. إلا أن متعهد المشروع قام بقبض ثمن تحضير ودراسة ملفات الإستملاك على اعتبار أنها حاصلة، وقد بلغت /١٧,٥٠٠,٠٠٠/ ل.ل. فيكون بالتالي المتعهد قد قبض مبالغ عن غير وجه حق وبطرق وأساليب غير قانونية.

كما أنه غالباً ما تهدر الأموال العامة من خلال القيام بمشاريع وبناء منشآت لا تقوم على دراسات وافية إذ تتعدى قيمتها وتكلفتها الجدوى الإقتصادية والفنية. ويتبين فيما بعد أن تكلفتها الحقيقية لم ترق لحد المبالغ المدفوعة وإنما جزءاً كبيراً من هذه المبالغ قد تم هدره أمام أعين المسؤولين مما يضعهم في مرمى الشبهات. وبالعودة إلى ملف مياه عين الزرقا، فإن التصميم العام للمشروع إستدعى بناء بعض المنشآت ذات تكلفة خيالية.

مثلاً: لحظ التصميم العام للمشروع أشغال إنشاء حائط دعم بهدف تثبيت وحماية موقع محطة الضخ المركزية في عين الزرقا بلغت كلفته ما يقارب مليار وخمسمائة مليون ليرة لبنانية. ما يؤشر إلى هدر في المال العام، إذ كان من الواجب التحقق من الجدوى الفعلية لمنشأة حماية (حائط الدعم) بهذه القيمة.

لم يتضمن المشروع بمرحلته الأولى والثانية التغذية بالطاقة الكهربائية ومحطات التحويل والشرك بالشبكة العامة، كما لم يتضمن غرفة تجهيزات «تحكم وسيطرة» على محطات الضخ والخزانات والسكورة وخطوط الدفع والتوزيع الرئيسية. وإن كل ذلك جاء خلافاً لتعميم رئاسة مجلس الوزراء رقم ٣٣ تاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٠٣ بتضمين دفاتر الشروط الموضوعة من قبل الإدارات بنداً يتعلق بتأمين الطاقة والمحولات الكهربائية اللازمة لكل مشروع تستوجب طبيعته إمداده بالطاقة. كما وبتضمين كافة ملفات التلزم جميع البنود التي تؤدي إلى وضع هذه المشاريع مباشرة في الخدمة فور استلامها.

لحظت المرحلة الثالثة من المشروع خطوط جر مياه جديدة دون تحديد مواقع هذه الخطوط الإضافية التي كان من المفترض إنجازها ضمن المرحلتين الأولى والثانية. ما أفسح في المجال لتداخل الأشغال وبالتالي تحقيق ربح مضاعف للمتعهد في بعض البنود خاصة وأن بعض الخطوط كانت قد أنجزت في المرحلتين السابقتين.

كما يتبين من مستندات الملف أن خطوط الجر التي لحظها المشروع بمرحلته الثالثة، بناء على اقتراح مجلس الجنوب، مبالغ جداً بطولها ما أمّن للمسؤولين عائدات مالية عالية عن كل متر إضافي من هذه الخطوط.

مثلاً: في مشروع متفرّع عن مياه عين الزرقا بالتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار، عاد مجلس الجنوب عن قرار إنشاء خط مياه بين محطة بعلول وجب جنين ليقوم مجلس الإنماء والإعمار بتمديده. وكان مجلس الجنوب في دراسات المشروع يلحظ طول خط المياه المذكور بـ ١٠,٥٠٠ متر. أما بعد استلام مجلس الإنماء والإعمار لمشروع تمديد خط المياه بلغ طوله ١,٠٥٠ متر فقط. مما يدل على أن مجلس الجنوب قد زاد من طول خط المياه عشرة أضعاف عن الطول الحقيقي.

من أهم أعمال الشفافية في تنفيذ الأشغال العامة القيام بكشوفات وتقارير دورية تفنّد المراحل التي وصل إليها المشروع. إلا أن المتعهد لم يلتزم بشروط وأحكام التنفيذ لجهة تنظيم كشف مؤقت بالأشغال المنفذة بصورة شهرية وإنما كان يقدم كشوفات مؤقتة تفصل فيما بينها عدة أشهر الأمر الذي أدى إلى التأخير في تنفيذ الأشغال وبيّن عن عدم التزام المتعهد بدفتر الشروط.

جدول ٦: أهم المخالفات المرتكبة في مشروع عين الزرقا

المخالفات	شرح
التلاعب بالأسعار	قدم المتعهد أسعاراً لا تتطابق مع تلك المعتمدة من قبل وزارة الطاقة والمياه
تجاوز في كميات الحفريات الملحوظة في ملف التلزم	تجاوز واضح في طول الحفريات دون مبرر ما زاد من تكلفة المشروع
مخالفة المبادئ العامة	تلزم المتعهد نفسه أعمال الدراسة والتخطيط من جهة والتنفيذ من جهة أخرى
قبض ثمن العمل على ملفات معينة غير موجودة في الأساس	قبض ثمن العمل على ملف إستملكات غير موجودة أساساً على موقع مشروع عين الزرقا
مصاريف غير مبررة (بناء منشآت ذات جدوى إقتصادية متدنية)	تم بناء حائط دعم في محطة الضخ ذات تكلفة عالية جداً لا تتناسب والجدوى الإقتصادية للحائط
عدم تنظيم كشف مؤقت بالأشغال المنفذة كل شهر كما لحظت شروط واحكام التنفيذ	كان المتعهد يقدم كشوفات مؤقتة تفصل فيما بينها عدة أشهر
مخالفة قرار مجلس الوزراء رقم ٣٣ تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٩	عدم تأمين الطاقة والمحولات الكهربائية اللازمة للمشروع
مخالفة أحكام دفتر الشروط؛ المادة ١-٢-٣ من الفصل الثاني (شروط التنفيذ) التي نصت على أن مهلة التنفيذ هي سنتان: ستة أشهر للأعمال الدراسية و ١٨ شهر للأعمال الإنشائية بصورة مخالفة لأبسط المبادئ العامة.	لم يحسب المتعهد فصل الشتاء من ضمن المهلة المعطاة أي أخذ ستة أشهر إضافية، خلافاً لدفتر الشروط
مخالفة المبادئ العامة بتلزم المتعهد نفسه الأعمال الدراسية والتنفيذية معا	الجمع بين الصفتين التقريرية والتنفيذية
عدم الحرص على خفض المصاريف العمومية للمشروع	لم يتم الأخذ بالدراسات التي قامت بها وزارة الطاقة والمياه حول المشروع ذاته الأمر الذي كان من شأنه خفض المصاريف العمومية لهذه الناحية.
مخالفة دفتر الشروط	عدم وضع دراسة للمشروع قبل أخذ التلزم

ثانياً: في الآلية المعتمدة لارتكاب عملية الفساد (Modus Operandi):

إن الجدول أدناه يفتد الأساليب والإجراءات التي اتبعت في ارتكاب عملية الفساد وهدر المال العام داخل مجلس الجنوب. وإن هذه الأساليب والإجراءات ليست حصرية بهذا الملف ومجلس الجنوب وإنما يمكن أن تمارس في ملفات فساد أخرى طبعاً وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

آلية	شرح
إزدواجية في تلزيم الأشغال	تلزيم الأشغال مرتين في المرحلة الأولى والثانية تبعاً
زيادة في الأسعار	زيادة أسعار الحفريات في ملف التلزيم
استدراج عروض على أساس أسعار يقدمها العارض	يفسح في المجال لتقديم أسعار لا تتوافق مع تلك الرائجة في السوق
القيام بأعمال دراسية على مرحلتين	قبض الثمن مرتين لدراسة كانت قد أقيمت في المرحلة الأولى
إصدار جداول مقارنة	تصدر لتعدل في كميات ونسبة وشروط بعض الأشغال التي ينص عليها قرار الإدارة الأساسي في التلزيم أو غيرها من الآليات
لحظ تشييد منشآت ذات تكلفة عالية	منشآت ذات تكلفة باهظة تتنافى والجدوى الإقتصادية والفنية التي وجدت من أجلها
غياب التسعيرة الموحدة لنفس نوع الأشغال	إختلاف التسعيرة بين إدارة وأخرى ما قد يؤدي إلى تجاوز في الأسعار لبعض المشاريع
عدم وجود تسمية موحدة ومحتوى موحد وتسعيرة إفرادية موحدة لنفس بنود الأشغال بين مختلف الإدارات	بند التسعير للخرسانة المسلحة يحتوي على سعر الباطون وحديد التسليح والقوالب الخشبية في المشروع موضوع التقرير. أما في الوزارات الأخرى فيفصل هذا السعر في ثلاثة بنود مختلفة ومستقلة عن بعضها البعض.
تجزئة مشروع إلى عدة مراحل	ما يؤدي إلى تداخل في الأعمال بين المراحل وقبض الثمن مرتين

ثالثاً: في خطة الرد (Plan of Action):

تبرهن الدلائل المدرجة في هذا الملف أن بعض القيمين على مشروع عين الزرقا قاموا باختلاس وهدر المال العام بطرق مختلفة.

ونذكر في هذا الإطار المادة ٢٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي تنص على أن «الإخبار مصدره مخبر علم بجريمة أو سمع عنها. لا يقبل الإخبار إلا إذا ورد خطياً ومذنباً بتوقيع واضعه أو وكيله.... يجب أن يذكر في كل من الشكوى أو الإخبار إسم الشاكي أو المخبر، بشكل واضح وكامل ومحل إقامته».

كما تنص المادة ١٩ فقرة (هـ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية أنه يتولى النائب العام المالي مهام الملاحقة في جرائم إختلاس الأموال العمومية.

بالتالي، يكون من حق جمعية سكر الدكانة التقدّم بإخبار أمام النيابة العامة التمييزية في بيروت على أن تودعه خطياً قلم النيابة مباشرة أو بواسطة موكلها. وعلى أن يقوم النائب العام التمييزي بإحالة الملف إلى النيابة العامة المالية لتقوم بإجراء التحقيقات اللازمة في مدى حصول إختلاس للأموال العمومية.

كما تضع جمعية سكر الدكانة هذا الملف بتصرف دولة رئيس مجلس الوزراء ومعالي وزير المالية ومعالي وزير العدل ومعالي وزير الدولة لشؤون مكافحة الفساد وتطلب منهم متابعة هذه القضية شخصياً التزاماً بتنفيذ بنود البيان الوزاري لجهة مكافحة الفساد بما يتوافق أيضاً مع ما جاء في القسم الرئاسي والوعود المتكررة لفخامة رئيس الجمهورية بوقف الهدر ومحاكمة الفاسدين. مطلوب أيضاً وللمزيد من الشفافية ومنعاً لأي التباس أن يتم الكشف عن ثروات المسؤولين في مجلس الجنوب وأزواجهم وأولادهم القاصرين عملاً بقانون الإثراء غير المشروع ومبدأ من ابن لك هذا؟ ودرعاً للشبهات. كما تدعو جمعية سكر الدكانة جميع الموظفين والمسؤولين الذين يملكون معلومات حول عمليات فساد وهدر مماثلة أن يتواصلوا معها عبر بريدها الإلكتروني أو تطبيق SAKKERA أو أي وسيلة أخرى يرونها مناسبة دفاعاً عن حقوقهم وحقوق اللبنانيين في بناء دولة تحفظ كرامتهم وتحاسب كل من يهدر أو يسرق الأموال العامة.

عن «سكر الدكانة»

سكر الدكانة
بَلِّغْ عَنِ الْفَسَادِ لِيَصِيرَ عَنَّا بَلَدٌ

«سكر الدكانة» هي جمعية أنشئت بشكلٍ أساسي بهدف نشر الوعي العام حول أخطار الفساد وكلفته الباهظة على الاقتصاد، والترويج لثقافة النزاهة والحكم الرشيد في لبنان. تسعى الجمعية إلى تشجيع المواطنين على الإبلاغ عن حالات الفساد والرشاوى التي يكونون جزءاً منها أو شهوداً عليها، وذلك من خلال مجموعة من الأدوات والقنوات التي طوّرتها الجمعية خصيصاً لهذه الغاية، بما في ذلك موقع إلكتروني وتطبيق للهواتف الخلوية، من جملة طرق ووسائل أخرى.

تقوم الجمعية من خلال هذه البلاغات بجمع البيانات وتحليلها وفرزها بما يسمح بالكشف عن حقيقة الفساد عبر القطاعات والإدارات العامة، وإلى وضع مقاييس علمية تعكس اتجاهات الفساد وأنماطه وآليات عمله. وتستخدم الجمعية هذه المقاييس في التوعية حول أهمية التصدي لواقع الفساد الذي يضرب منظومتنا الاقتصادية، ودعم عملية التخطيط للإصلاحات السليمة والهادفة، والنداء بقوانين وتشريعات متجدّدة تنفض الغبار عن مؤسّساتنا وصولاً إلى بناء علاقة بنّاءة ونزيهة بين المواطن والدولة اللبنانية.

76 80 80 80

info@sakker.com